

المهاجر غير الشرعي: بين إثبات الهوية و متغيرات المواطنة

Illegal immigrant: between proving identity and citizenship variables

د/فاطمة الزهراء بكوش

جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله) Fatmazohra.bekouche@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/10 تاريخ القبول: 2026/05/30 تاريخ النشر: 2026/06/09

Abstract:

This article examines the issue of undocumented migrants, exploring the challenges of establishing their local identity and navigating the complexities of citizenship in their new society, should they be accepted. This occurs within the context of modernity's emphasis on openness to others. However, a crucial point to consider is the need to re-examine the migrant's mindset regarding migration, with all its material and moral dimensions. We will be examining a psychological, social, and economic phenomenon before it transforms into a security and legal issue. The anxieties surrounding integration or the legitimacy of returning to their country of origin, within the ongoing debate between preserving cultural values and the right to citizenship and engagement with life, underscore the enduring nature of migration as a fundamentally human phenomenon.

Keywords: Human; Migration; Identity; Citizenship; Integration

المؤلف المرسل: د/فاطمة الزهراء بكوش

البريد الإلكتروني: Fatmazohra.bekouche@univ-alger2.dz

الملخص: نتناول في هذا المقال؛ موضوع المهاجر غير الشرعي؛ بين إثبات هويته المحلية ومتغيرات المواطنة في مجتمعه الجديد إن كتب له القبول؛ أي: في ظلّ ما تفرضه العصرية من انفتاح على الآخر. لكن ما يلفت الانتباه هنا؛ هو ضرورة إعادة قراءة نمط تفكير هذا المهاجر في الهجرة، بكل ترتيباتها المادية والمعنوية؛ لأننا سنبحث في ظاهرة نفسية واجتماعية واقتصادية، قبل أن تتحوّل الى ظاهرة أمنية وقانونية، ولعلّ مخاوف الاندماج أو مشروعية العودة الى المجتمع الأصلي، في جدلية الصراع بين الحفاظ على الثوابت وبين حق ممارسة المواطنة والانفتاح على الحياة، من القضايا التي تثبت بقاء الهجرة كظاهرة طبيعية إنسانية بامتياز.

الكلمات المفتاحية: الإنسان؛ الهجرة؛ الهوية؛ المواطنة؛ الاندماج.

1- مقدمة:

إنّ الحديث عن الهجرة عموماً، سيقودنا التفكير مباشرة إلى الجانب السلبي فيها، على أنّها هجرة غير شرعية، أي أنّ المصطلح في حدّ ذاته يشير دائماً الى عملية انتقال من ضفة إلى ضفة أخرى بطريقة غير قانونية، لأجل ذلك عملت الجهات الوصية على مثل هاته القضايا على التفكير في كيفية منعها ومحاربتها، والقضاء عليها، عن طريق اتخاذ جملة من التدابير الأمنية الردعية على نطاق واسع. لكن ما حصل كان العكس؛ إذ زادت من حدّة انتشارها في وسط فئة من الشباب، وتفاقت الأوضاع بحكم أنّها ترتبط بتنظيمات جدّ متداخلة ومعقدة مع ظواهر أخرى (كالجريمة المنظمة، والتخريب، والاتجار بأعضاء البشر، الخ). وهنا يكمن بيت القصيد؛ والمتمثل في الاهتمام بظاهرة الهجرة في بعدها الأمني والوقائي فقط، في حين كان من المفروض معالجتها من أبعاد أخرى، منها: البعد الإنساني الذي يجب فيه إعادة النظر مثلاً؛ في البعد النفسي والاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي والتاريخي مجتمعة، أي: عن طريق إعادة قراءة ذهنية الإنسان المهاجر، قبل التفكير في تلك

الإجراءات والتدابير الأمنية التي تعمل على شاكلة المطاردة البوليسية للمهاجر، ثم تجريمه، وما شابه ذلك من التشريعات القانونية التي أثبتت فشلها في كلّ الأحوال. لقد طالعنا في الأبحاث حول الهجرة؛ فوجدناها تدور في فلك الوقاية من الظاهرة، باتخاذ سبل غير ناجعة للتصدّي لها، عبر إقامة الندوات والملتقيات والاتفاقيات من أجل التشريع، وتسطير المشاريع الجافة فقط. لكن ما يهتمنا في هذا المقام؛ هو البحث على إعادة قراءة ذهنية هذا المهاجر في جانبه الإنساني أولاً وقبل كلّ شيء، وعليه؛ سنضيف إلى قائمة الأبحاث السابقة، الإشكالية الآتية:

هل باستطاعة المهاجر غير الشرعي المحافظة على هويته الثقافية في مجتمع مغاير تماما لعاداته وقيمه الاجتماعية والدينية والحضارية؟ وما مدى مشروعية العودة والاندماج في مجتمعه الأصلي؟

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق قاعدة صلبة في الحياة، وهي كما يلي:

-التأكيد على أنّ الهجرة هي ظاهرة طبيعية إنسانية؛ يمكن فيها للمهاجر العادي صناعة حياة أفضل في ظل الانفتاح والتثاقف. وأنّه يملك القدرة على التكيف مع الظروف الصعبة، والحفاظ على هويته الثقافية في كلّ مكان، وكذلك يملك حرية الاختيار إن شاء العودة الى موطنه ويساهم في تنمية تجربته في المجتمع.

من أجل الإجابة عن الإشكالية؛ وإثبات صحة التأكيد على الهدف المعلن، علينا استخدام عدة مناهج، أهمها: المنهج التحليلي النقدي في المقام الأول، وذلك لتفسير حركية تفكير الإنسان في الهجرة، أي: علينا تحليل الأبعاد الأساسية قبل الحكم على الظاهرة بالسلبية. كما أنّنا في حاجة إلى المنهج الوصفي لمعرفة الحالات المعزولة التي يقاس عليها دوافع المهاجر لفعل ذلك، وهذا الحال؛ نكون في حاجة الى الاستئناس بالوقائع، لكشف مسارات الهجرة وتطورها عبر الزمن؛ هل هي في انخفاض أو تزايد،

ومنّه تظهر لنا الحقيقة؛ بأنّ ظاهرة الهجرة تبقى مستمرة استنادا لبعض العوامل المهمة التي تصنع لنا مجتمعات جديدة. من منطلق عالمية التعايش والتثاقف وممارسة حق المواطنة بين بني البشر. وعليه؛ سنشرع أولا في قراءة نمط تفكير المهاجر في الهجرة، من خلال عرض الخلفيات، وهي كالآتي:

2_ تفكير المهاجر في الهجرة: هل هي حتمية ضرورية أم لا ؟

في البداية؛ علينا أولا أن ننظر الى هذا المهاجر، كإنسان له رغبات ودوافع وتصوّرات لشكل الحياة التي يريدها، لذلك يمكن لنا قراءة الأسباب النفسية ثم المادية ثم الاجتماعية ثم الاقتصادية على الترتيب، قبل التفكير في الذهاب الى مستقبل مجهول، في اندفاعية جارفة، تعبّر بحق عن هدف مكذوب، لا يحويه إلا اذا وصل الى الضفة الأخرى، وقد عاد من جديد، وهو يحمل مبرر ركوب المغامرة والمخاطر، ومن ثمّ؛ فالدوافع النفسية، هي المحاور التي تدور حولها إعادة تنظيم النشاط تنظيما جديدا، وهي أيضا عوامل التغيّر؛ "إذ أنّها تكسب العادات القديمة اتجاهات جديدة، وتغيّر من صفاتها. وبذلك عندما نهتم بفهم التغير والتطور الاجتماعي، أو عندما نهتم بمشروعات الإصلاح فردية أو جمعية، فإن دراستنا يجب أن تكون تحليلا للميول الفطرية"⁽¹⁾. وكما يعبّر عن ذلك الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي- John Dewey (1859-1952) بالقول: "إنّ حبّنا لأنفسنا ورفضنا مواجهة الحقائق، ربّما يرتبط مع إحساس بأنّ ذواتنا، يمكن أن تتحسنّ دون أن يتحقق ذلك في الواقع"⁽²⁾. لأنّها كالأحلام المحبوبة التي تصبح عبارة عن وسائل لإعادة تنظيم نشاطاتنا الاندفاعية، والتي تحتاج كي تعبّر عن نفسها الى تغيير العادة والتقاليد والعرف"⁽³⁾ رغبة في تحسّن الأحوال والظروف، لذلك تبحث الذات عن نموذج آخر في الضفة الأخرى، كتصور أمثل لما يجب أن تكون عليه .

وفي حالة تغيير الدافع؛ أي: "إذا لم يحدث ذلك؛ فإنّ الخلل أيضا، لا يكمن في بنية العقل والثقافة، ولا يعني ذلك ضرورة مراجعة هذه البنية. بقدر ما أنّ أصابع الاتهام

تشير دوما الى "الأخر": العدو دائما والذي يمنع معالجة هذه الأمور الطارئة والشكلية"⁽⁴⁾. والسبب إلى ذهب إليه الدكتور تركي الحمد في قوله: "فقدنا القدرة على معرفة ماذا نريد أو أننا نضع ما نريد في مفاهيم وتصوّرات وأحكام، هي في الحقيقة ذات طبيعة هروبية، أكثر منها وصفية أو تقويمية"⁽⁵⁾، وكما ذكرنا سابقا، إذ أننا نحلّل نمط تفكير المهاجر، فهذا معناه أنّ هذا الأخير؛ سيبحث لا محالة عن الأسباب والمبررات لفعل ذلك.

ومن منظور المفكّر مالك بن نبي(1905-1973م)؛ "فالإنسان الضعيف؛ قد نعى الاستعمار في نفسيته خوف الجوع الذي يظهر في جميع طبقات المجتمع المستعمر، خلق منه الرجل الجائع دائما، وخلق منه الرجل الذي يخاف دائما من الجوع"⁽⁶⁾. وصنع منه، ذلك الشخص المستهلك للأفكار الخاطئة عن سبل تحقيق حلمه في الهجرة دون تخطيط أو استراتيجية.

وفي هذا المستوى "يكون حلّها منحصرا في تكوين (وعى اقتصادي) بكل ما يستتبعه في التكوين الشخصي... وفي نسق نشاطه وفي مواقفه أمام المشاكل الاجتماعية"⁽⁷⁾؛ لأنه كلما حلّت مشكلة ما، أعادت له ذلك المبرر المزيّف، للجوء الى مرحلة التنفيذ. وهو في الحقيقة يمثل في حدّ ذاته مشكلة اقتصادية في المجال الإنساني والأخلاقي، فإنّ أيّ نظام اقتصادي، إنّما توجّهه القوى الأخلاقية التي تخلع عليه تفسيراً إنسانياً وغاية تاريخية. فهو في بدايته يحمل طابع اختيار بين (المنفعة) و(الحاجة) وفكرة التوزيع فيه"⁽⁸⁾. ويقصد بذلك؛ الحاجة التي تقرّر صورة فرض (الحق) غير المشروط لكل فرد في أن يحصل على خبزه اليومي، وبالتالي تعدّد العمل في النهاية (واجبا) يوميا عليه"⁽⁹⁾، وهو نفس النشاط الذي يحلم القيام به في الضفة الأخرى، خاضعا لشكل من أشكال الاستلاب بالتراضي، ولو كان في بلده، لرفع صوته احتجاجا على القهر والإكراه.

فالمشكلة: نفسية قبل أن تكون اجتماعية واقتصادية؛ لكن بأدوات الآخر: لأجل ذلك يقول مالك بن نبي: "كأثما ليس للمسلم الأ سبيل واحدة للتفتح: أن يكون بشرا اقتصاديا (Homo économicus)، وألا يكون غير هذا، أي أن يكون مستهلكا غير منتج"⁽¹⁰⁾. وهذا التشبيه؛ يعبر عن فشل المجتمع في النهوض، والسير نحو الضياع، سببه هو عدم إدراك أهمية الإنسان المسلم؛ إلا بعدما تحلّ عليه المحن والأزمات والتحديات، وبعدها تأتي الفترة الحاسمة في اتخاذ القرار في خوض التجربة، التي لن تكون له فيها أيّة عقلانية في أخذ التدابير، والركون إلى التفكير العميق؛ في حين؛ يمكننا توجيه تلك الميول النفسية والقدرات العقلية، نحو تركيب قناعات قادرة على تقديم نماذج حياتية متقاربة، مع مجتمعات أخرى متطورة(مثل المجتمعات الآسيوية)، وبشكل إيجابي دون فقدان الصلة بالواقع،

فالبحث عن الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمهاجر في كلتا الضفتين، تصنع معادلة جديدة، وهي التضحية بجانب لكسب الماديات بكل وضوح، فقلّما يسلم من التضحية بثقافته وهويته الحضارية الأصيلة، ليقع تحت التبعية و الذوبان في ثقافة الآخر أو المجتمع المندمج فيه،

3-خلفيات وأبعاد الهجرة في ظلّ ثقافة الانفتاح العالمي.

إنّ ما يفرق الجماعة الإنسانية عن بقية الكائنات؛ هو أنّ هذه الجماعة تريد أن تضع عالما يتماشى مع غاياتها وأهدافها، أنها كما يقول الدكتور تركي الحمد: "تريد أن تصنع عالما على شاكلتها، بمعنى أن تصنع عالما عاكسا لذاتيتها وهويتها وغاياتها ونظرتها الى الوجود وفلسفتها في الحياة"⁽¹¹⁾. لذلك؛ فكلّ التغيرات التي نشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الاقتصاد أحيانا؛ هي في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق والأخلاق والسلوكيات في التعاملات اليومية.

وفي هذه الحالة "لا يجوز إذن أن نعزو الفشل الى أسباب مادية، بل إلى أسباب فكرية ونفسية"⁽¹²⁾، وقد تكون أسباب سياسية وثقافية واجتماعية متتابعة. وغير

ذلك من الأسباب التي تطفو على السطح عند الحديث عن رحلات الهجرة السرية التي توقظ مضاجع المجتمع على وقع الغرق والموت.

ولا شكّ؛ أنّ للإعلام دور كبير في تطوير ثقافة المهاجر، حيث إنّ تكنولوجيا الإعلام فرضت على عالمنا نوعيتان من الحياة المتباينة، تصل إلى حدّ التناقض. الأول: نوعية الحياة السائدة في مجتمعات الجنوب، والتي يعيش في إطارها الشباب المقدم على الهجرة، حيث ترذّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وغياب فرص العمل⁽¹³⁾ وتجدر الإشارة؛ إلى أنّ هجرة ذوي الكفاءات العالية، شهدت تزييدا كبيرا في السنوات الأخيرة على نحو أدّى إلى استنزاف مورد من الموارد النادرة. (وهي العقول المدبّرة، أو الأدمغة) و عليه يتطلّب تحقيق نمو اقتصادي قويّ ومستدام عن طريق حشد جميع الطاقات، وتسخير المواد المالية الداخلية والخارجية لأهداف إنتاجية. وهذا؛ "يضعنا أمام مشكلة اللاتكافؤ –Problème d'inégalité- التي تعاني منها الدول النامية أو الضعيفة أو الفقيرة، "كونها لم تعد في الخدمة، نتيجة الفارق الكبير بين الدول الغنية و الفقيرة -بين الفئات الاجتماعية، يمثل سببا أساسيا في ارتفاع نسبة هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر"⁽¹⁴⁾. وعليه؛ فالرغبة للانتقال إلى الضفة الأخرى، تعدّ ضرورة يعمل من أجلها المستحيل هذا المهاجر، ولو على حساب التضحية بحياته، نتيجة الدخل الضعيف الذي لا يلبّي حاجياته الحياتية.

و كما قلنا، "لم تعد هناك دول نامية أمام هيمنة سياسة العولمة الاقتصادية التي كانت سببا في إحداث الفارق بين الدول والمجتمعات والأفراد، وهم جميعا عبارة عن قرية صغيرة يدير شؤونها أرباب المال والمصالح، بعيدا كلّ البعد عن الحلم المنشود"⁽¹⁵⁾، دون أن ننسى تكريس صورة الطبقة بين أفراد المجتمع الواحد الذي ينظر بعضهم إلى بعض من خلال ما يملكه من وسائل ونفوذ محلي، ممّا يزيد في

الشعور بالحرمان إلى درجة الاستعداد؛ لأن يكون عبدا للمادة والثروة، وضمان المنصب مقابل تسيير المصالح .

إنّ هذه الظاهرة؛ أضحت العملة الجديدة لفرض الوجود والتبعية لأرباب وسائل الإنتاج، والهجرة غير الشرعية، تمثل نتيجة حتمية لهذا التأثير السلبي لظروف اقتصادية؛ الأمر الذي شجّع أن تكون الدول المصنّعة، والمرتفعة التنمية مناطق استقطاب لمختلف شرائح الدول النامية، قصد تأمين حياة أفضل؛ أي كما صوّرها الإعلام للرأي العام على أنّها الملجأ الوحيد للمهاجر، لتحقيق طموحه. ومن ثمّ تأمين حياة كريمة، وهو ما يدفعه للتفكير في الانتقال إلى الجهة المساعدة له على الظهور كطرف فاعل في المجتمع.

وإن كانت المشكلة في الهجرة بسبب غياب التنمية، فهو مشكل بسيط. أمّا التفكير في عودة المهاجر إلى وطنه قصد الاستثمار في موارده؛ فتلك مشكلة تزداد تعقيدا أكثر، حين يغلق مجال المشاركة في التنمية المحلية. وهكذا يكون غياب الاستثمار في الطاقة البشرية المهاجرة، تفتح جبهة من الإشكاليات المتراكمة. ومهما كان الأمر؛ فإنّ المعالجة الحقيقية لها، لا بد أن توضع في إطارها الشامل، قبل أن تعالج كمسكلة قانونية؛ لأنّ هذه الظاهرة، أفرزت لنا آثارا نفسية سلبية، وصورة سوداوية عن المهاجر عندما يقف في حيرة من أمره في مواجهة ثقافة الآخر.

4- هوية المهاجر غير الشرعي في مواجهة ثقافة الآخر:

من المعلوم؛ أنّ كلّ النهضات الإنسانية المعروفة تاريخيا، ابتدأت بنوع من الثورة الاستيمولوجية التي غيرت من نظرة الإنسان الى نفسه، والى مجتمعه والى العالم من حوله..، ابتدأت هذه النهضات بثورة استيمولوجية غيرت من العلاقة الذهنية(الثقافية) بين الكائن والمحيط الذي يعيش ويعمل فيه⁽¹⁶⁾.

ومن هنا؛ كانت نظرة المواطن قبل الهجرة "يتأثر بما يتأثر به الآخرون خاصة فئة الشباب، إلا أنّ هناك بعض المبررات التي تستدعي إفراده بالدراسة المستقلة باعتبارها فئة عمرية لها حساسيتها الخاصة وهي:

- 1- طبيعة التغيرات البدنية والنفسية المعروفة التي تميز تلك المرحلة العمرية .
- 2- طبيعة التوقعات الاجتماعية للأدوار المستقبلية بالنسبة لتلك الفئة العمرية من حيث إعدادها للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 3- قابلية الشباب للتأثر الشديد بمؤثرات البيئة الاجتماعية والثقافية دون دليل من خبرة حياتية كافية من جهة، وفي ضوء قلة الفرص التي تتيحها مجتمعاتنا لتكوين التفكير النقدي عند الناشئة من جهة أخرى، مما يضاعف من أهمية وخطورة ما يمكن أن تحدثه تلك المؤثرات فيهم⁽¹⁷⁾ من ناحية شبهات العقل، وشهوات النفس في تحقيق الوصول الى تلك اللحظة والشعور بها، متى أتاحت له الفرصة لذلك .

إنّ مواجهة تيارات التأثير الثقافي النشط بل والعدواني الذي يواجهه شبابنا اليوم(والذي ينطلق كما رأينا من قيم حضارة مريضة تملك قوة مادية وعدّة عسكرية، وقدرة رهيبية على التأثير، ولكنها في الوقت ذاته تعاني الأمّ الفترة الانتقالية للخروج من أسوأ صور الحضارة الحسّية⁽¹⁸⁾ التي جسّدت له قبل الهجرة صورة الفردوس في الغرب القوي ماديا وإعلاميا، بينما سيواجه واقعا قد يؤلمه نوعا ما، وهو يواجه بيئة ثقافية رهيبية من الالتزامات التي تفرضها عليه. ولعلّه أن يكون قد اتضح له النجاة منها بعد فوات الأوان، ولسان حاله: "لا رجعة إلّا في الصندوق".

وهذه الحالة؛ تعبّر عن وجود أزمة لدى الشباب المهاجر المغامر، فهي " ليست سوى نتيجة لفشل، أو تقصير أو تغيير...، أو بعبارة أخرى: فإنّ الأزمات نتيجة سوء تصرف يصدر عن الإنسان، بحقّ نفسه، أو بحقّ الآخرين"⁽¹⁹⁾. وخاصة إذا تعلّق الأمر بالمغامرة في المجهول. فأغلبهم واقعون تحت تأثير توجيه متعارض، متضارب،

متناقض، ينتهي بهم الى الضياع والفراغ، فهم يقرأون في الكتب والمنشورات،، ويسمعون ويشاهدون، بأجهزة الإعلام، المرئية والمسموعة، جميع المتعارضات من الأفكار...إنهم يسمعون عن الحرية...حرية الوطن..وحرية المواطن...ولكنهم لا يرون من ذلك شيئا على أرض الواقع"⁽²⁰⁾.

والنتيجة؛ تبدو في أنّ ظاهرة الهجرة، ذات طابع اجتماعي قبل كلّ شيء، من خلال بناء إستراتيجية مشتركة وفعّالة تولي الرعاية الكاملة بالأفراد داخل بيئتهم الثقافية؛ تساهم فيها كلّ المؤسسات التربوية التي ترافق الفرد من طفولته إلى شبابه"⁽²¹⁾. ومع ذلك نجزم بأنّ الحلول المقدمة لربط وصال الفرد بإطاره التربوي والاجتماعي والسياسي والثقافي، مقبولة نظريا، وهي معقولة، لكن ما نخشاه؛ هو أن تظلّ التوصيات الموضوعية لحلّ مشكلة المهاجر، عن طريق التنمية، تبقى عالقة من كلّ الجوانب؛ ولأنّ الحلول الأمنية والإجراءات التنظيمية، كلّها لم تنه ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومع ذلك ننشد رؤية إستراتيجية موحّدة للتقليص من الظاهرة أو على الأقلّ تحسين صورتها من الداخل قبل الخارج،

إنّ فقدان العمل مثلا؛ قد مكّننا من فهم أفضل لمشاعر المهاجر نحو الهجرة ، خاصة بعد تفشي ظاهرة البطالة والعوز في إيجاد حياة كريمة في ظل العمل مهما كان نوعه. لذلك ينظر إليها – حالة المهاجر الذي ليس له مهنة أو وظيفة معروفة وثابتة- على أنّها مشكلة اجتماعية رئيسية؛ لأنّه لا محالة سيعاني ظروف قاسية لقاء وجود عمل حرّفي مقابل لقمة عيش في الطريق، والحل يكمن في تأمين حياة كريمة له في وطنه قبل التفكير في الهجرة مجهولة المعالم؛ فالإنسان له رغبة ملحة في الهجرة، وهذا هو قانون التلاحم البشري الذي يريد من خلاله حياة أفضل، عكس القوانين التي تنصّ على تجريم كلّ من يحاول الانتقال من بيئة سيئة إلى بيئة حسنة من شأنها أن توقّر له الراحة والأمن. لكن كما قال جان جاك روسو(1712-rousseau.j.j. 1778: >>>«الإنسان يولد حرًا، ولكنّه مكبّل بالأغلال في كلّ مكان، ويتساءل عن كيفية

انتقاله من الحرية التي ولد فيها خاضعا لسلطان يستند له، و يتحكّم في مصيره»⁽²²⁾.

و من ثمة بوسعنا فيما يبدو، أن نعتبر إعلان حقوق الإنسان عام 1789 م، كوثيقة ميلاد المواطن الحديث داخل مجتمع سيّاسي منظم، ينصّ عليه الدستور ذاته، وأهم ما جاء في بعض موادّه الرئسيّة، "أنّ هدف كلّ تجمّع سياسي المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعيّة الدائمة، ويعني بذلك أنّ الإنسان لم يوجد من أجل الدّولة، وإنّما جعلت الدّولة من أجل الإنسان"⁽²³⁾. ووفق هذا الإعلان، يتحتم على الدولة التفكير في مواطنها أينما حلّوا. ومن هنا، كان من الواجب على المسؤولين البحث عن الحلول الممكنة لظاهرة هجرة الأدمغة مثلا، إلى الجهة الأخرى التي تتعامل معها في التبادلات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرهما، مع علمها بأنّ تستورد صناعة بعقول مواطنها هناك. نعم وهذه الحقيقة أصبحت ظاهرة للمسؤولين العاجزين عن تحقيق التنمية، بل وتعدّهم بتحقيق الاستقرار، في كل مناسبة،

إذن؛ من الأفضل التعامل هنا مع المهاجرين بشكل حضاري، عندما نتحدّث عن حقوق الإنسان المشروعة، أهمّها اختيار أفضل حياة تتوقّر فيها الحرية؛ التي لم تعد فيها فوارق بين البشر في الانتماء؛ لأنّهم أصبحوا يعيشون في قرية كونية باسم العولمة، كما أنّ حظوظهم في العمل ستكون متساوية أيضا من أجل الشعور بالرضا من طرف الجميع؛ أي أنّ سبب البطالة هو العامل المشترك الذي يجمع بين مجتمعين متباينين اقتصاديا، لكنّهما يساهمان كذلك في دمج اجتماعي جديد متباينين ثقافيا،

والمواطنة كما هو متفق عليه؛ قد تربط المواطن بوطنه برابطة المسؤوليات المتضمنة التوازن بين الحقوق والواجبات، ممّا يعزز القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية، وإن كانت تتجه وجهة سياسية، ممّا يضمن نوع من الحرية في حدود

قانون الدولة الذي يخضع له المواطن. وهذا الأمر: يتعلّق بممارسة حق المواطنة حتى في الدولة المستقبلية له، وعليه فهو يخضع بحكم القانون لرابطة المجتمع الذي يعيش فيه؛ لأنّه عندما يحصل التضارب في تحقيق المصالح، تظهر حقيقة المواطنة التي ينادي بها المواطن في بيئته، لأجل الدفاع عن حقوقه المشروعة، ومن ثمّ نسمع عن بعض المهاجرين وهم يدلّون بتصريحات عن قدرتهم على استرجاع حقوقهم في البلد المستضيف، في اللحظة التي حُرّموا منها في بلدهم الأصلي، وهي ذريعة يختبئون وراءها، لتبرير سبب هجرتهم، منها: شعورهم بالظلم والقهر والإكراه، ممّا جعلهم يُقبلون على الهجرة لمجتمع غريب عنهم، لكنّهم يثبتون تمتعهم بالحرية، وإن كانت مزيفة وأنية.

وهذه الحالة؛ موجودة في الطبيعة البشرية، عندما يعبر المهاجر عن مبتغاه عن طريق القيام بأعمال شريرة، فيعتبر مُجرماً. وهنا "يلتمس المجتمع لنفسه المعاذير بأن يلقي اللوم كله عليه، وهو يفهم المجتمع بأن يلقي اللوم هو الآخر على ظروفه السيئة الأولى، وعلى الإغراء الذي تعرّض له من الآخرين"⁽²⁴⁾. المهم لكل واحد عذره في إيجاد المبررات التي سمحت له بالهجرة المكلفة لحياته، وما ينتظره هناك أصعب بكثير. إذ تتحوّل الأزمة المادية التي كان يعاني منها، ويتحجج بها، إلى أزمة أخرى نفسية وثقافية أعقد بكثير حين يجد نفسه يواجه قيم أخلاقية وأفكار جديدة، محاولاً الاندماج فيها بحذر شديد. وربما يفقد صلته بأصالته. فعندئذ يميل الى تقليد الآخر في استعمال وسائله لاقتناء حاجاته، وهذا ما يلاحظ من خلال سلوكاته وتصرفاته اليومية.

5 – مخاوف الاندماج في المجتمع الجديد وما بعده:

قد تشكّل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية والوطنية والدولية، كونها تمسّ جميع شرائح المجتمع، وهذا ما يجعلنا نقول أنّ هناك أسباباً تتخطّى الأسباب الاقتصادية، بعيداً عن الشعور بالمواطنة *citoyenneté* والانتماء

للهوية الأصلية. وهي قضية يعاني منها كلّ مهاجر يلتحق بمجتمعه الجديد؛ بحيث يحاول التكيف مع التقاليد الجديدة، وأحيانا يحصل له الذوبان السريع والتبعية المطلقة للقوانين المتعارضة مع قيمه وعاداته، تاركا وراءه كلّ عناصر هويته. والحالة هذه تنعكس عليه بمشكلات اجتماعية و نفسية متداخلة، وتزاد صعوبة بالتقدم في الغربية عن وطنه الأم. وكما يقول مالك بن نبي: "فالعقل يختفي؛ لأنّ آثاره تتبدّد في وسط لا يستطيع أن يفهمها أو يستخدمها"⁽²⁵⁾، وكأنّهُ شخص آخر، ظهر من فراغ في موضع آخر، يكون فيه ناقما على ما كان عليه.

وهذه الحالة استثنائية؛ تحصل للمهاجر عندما يصل إلى البلد المستقيل، لإخفاء هويته هروبا من القانون، وتفاديا من كشفها حتى لا يُرغم على العودة، والأخطر من ذلك عزمه عدم العودة إلى الأبد، حاملا شعار: "العودة في الصندوق؛ و إلاّ عاد بما تقرّ عينه من مكسب مادي، و هذا احتمال وارد بنسبة كبيرة، مقارنة بالاحتمال السابق الذي هو رجوع دون عودة، فتكون الأزمة النفسية أشدّ وأعمق؛ وهكذا تدخل نفسية المهاجر الفاشل في دوامة لا حدود لها. فهو بهذا الحال يسلك فيه موقفا سلبيا، لا نفاذ له منها سوى الصحوة العقلية، التي تعيده إلى سكة الرشد واليقين، بأنّ النتيجة خاطئة بناء على مقدمات خاطئة منذ البداية.

إنّ مشكلة الاندماج *"intégration"* في المجتمع الجديد والتكيف معه، تولّد مشكلة أخرى، تتمثّل في العزلة الاجتماعية والنفسية للمهاجر جرّاء انتقاله من مجتمع المنشأ إلى مجتمع غير مألوف؛ الأمر الذي يولّد لديه إحساس كبير بالحرمان، يصاحبه في كلّ لحظة من لحظات حياته. قبل التفكير في كيفية التعايش مع التحدّيات المقبلة، بعدما كتب له النجاة، وهي فرصة لإثبات قدراته على التأقلم مع مشكلات مجتمعه الجديد.

وفي ظلّ قراءتنا لحياة المهاجر في المجتمع الجديد الذي وفد إليه، حيث تكون مليئة بالتوتر والقلق والإحباط؛ فهي متغيّرات يمكن أن تؤثر على صحّته النفسية وأمنه النفسي. وهنا تبرز أهمية دراسة الجوانب النفسية والذهنية التي تعكس واقعاً يجب أن يتمّ التصديّ له للحفاظ على كيان المهاجر كإنسان؛ فهي إذا ليست خاصة برجال القانون فقط، وإنّما هي شاملة تعني الرأى العام، من خلال إعادة مراجعة ظروفه النفسية؛ خاصة بعد العودة إلى الوطن مرغماً، ممّا يستدعي العلاج النفسي الضروري جرّاء الصدمة، والتفكير في كيفية إعادة إدماجه في المجتمع بالضرورة خاصة للمصلحة الوطنية،

6 -مشروعية العودة والاندماج في المجتمع الأصلي :

يمكن طلب الرّد على ما يدور في ذهن المهاجر من هواجس حول مصير هويته المتأرجحة بين الضفتين، وبمثال واقعي حول حبّه لوطنه رغم الابتعاد عنه لسنين طويلة، فيجد نفسه مفعم بالحماسة للعودة إليه، لكي يقدّم أفضل ما لديه من التجربة في المهجر، عن طريق الاستثمار في قطاع معين من الحياة، وهو ما يدفعه حيناً الى الاعتزاز والافتخار والشعور بالمجد المتدفق، وهذه الحالة وجدت لدى العديد من المهاجرين العائدين الى أوطانهم بعد الحروب مثلاً. لذلك تشير الدراسة إلى أنّ الحاجة إلى الأمن، تعدّ ضرورة قصوى تدفعه إلى سلوك عكسي، يتمثّل في الرغبة للرجوع والبقاء في الوطن، سعياً إلى تحقيق الارتياح النفسي و الاستقرار .

لقد عرّف "الدكتور محمد عابد الجابري(1936_2010م)"العولمة بقوله: " تعمل على إفراغ الهوية من أصلاتها... العولمة نظام يفقد الدولة و الأمة و الوطن، و في مقابل ذلك يعمل على التفتيت و التشتت"⁽²⁶⁾، أي: كأنها هي سبب خراب المواطن أو المجتمع، وهي العدو المباشر لنظام الدولة، لأنها تدعو إلى تفتيتها، بهذه السهولة، وهذا غير ممكن في إطار مقاومة ثقافة العولمة كتيار جارف لهوية المواطن المقيم، وهو قابع في دولة فارغة من أيّة مشاريع تنمية هادفة ومنتجة وفعّالة.

وما دامت العولمة؛ هي اختراق للهوية الثقافية وتعمل على سلب الوعي ومحاولة الهيمنة على هذه الهوية... حيث أنتجت تمزقا في الوعي الفردي، نتيجة التشويش العقلي التي عملت على بلوغه من سياستها. وهذا يعدُّ ضمن الأسلحة التي تستخدمها في بلوغ أهدافها، ويقصد به أيضا؛ الذي يعمل على تكريس الانشطار على مستوى الهوية الثقافية باعتباره يدعو إلى الأخذ بالعولمة بكل سلبياتها أو إيجابياتها، و من ثمة كانت هذه الأخيرة، تحمل في طياتها بذور فناء، و اندثار الهوية الثقافية، حيث يقول الجابري: "إنّ ثقافة الاختراق أعني إيديولوجيا الانفتاح على الغرب و الاندماج فيه ثقافة تنطلق من الفراغ أي من اللاهوية، و بالتالي فهي لا تستطيع أن تبني هوية و لا كيانا"⁽²⁷⁾. ومنه؛ فلا بد من الارتكاز على حلول تجعلنا قادرين على الحفاظ على هويتنا، و بلوغ الحدائة المنشودة، حيث دعا إلى ضرورة العمل من داخل الثقافة العربية ذاتها لدخول عصر العولمة بمختلف علومها و تقنياتها؛ لأنّ أيّ خطوة يخطوها "الأنا" في اتجاه المستقبل لا بد من أن يدرك الدور الذي يلعبه هذا الآخر لبناء المستقبل المشترك،

أما المهاجر؛ صاحب الفكر الحيّ الخلاق والمتجدّد؛ لا يهزم أو يستسلم أمام الوقائع، بل هو يخلق عالما فكريا، يتغيّر به عما هو عليه، وهو يغير علاقته بالواقع، بقدر مكان يمتنع على ما يحول عقله ويغير مفاهيمه على نحو يتيح له، أن يفعل ما لم يكن بالمستطاع فعله. أمّا"التحدث بلغة الإحباط وعقلية المحافظة فمآله المزيد من الغزو والتبعية والعجز"⁽²⁸⁾. وعلى ضوء ذلك يقول علي حرب: "أنّ هويتنا ليست ما نتذكره و نحافظ عليه أو ندافع عنه، إنّها بالأحرى ما ننجزه و نحسن أداءه أي ما نصنعه بأنفسنا و بالعالم من خلال علاقاتنا مع الغير"⁽²⁹⁾.

7_ الخاتمة :

خلاصة القول؛ نريد التغيير الفعال لمدلول الهجرة في جانبها السلبي، والاحتفاظ بما يُصنعه المهاجر من بناء ثوابته الحضارية، فرد منتج لنفسه نافع لغيره، على عكس ما يروج له من مظاهر سلبية، تجعله عالة على المجتمع الذي يعيش فيه. أمّا ما يُشاع حول خطورة المهاجر؛ بأنّه يشكّل تهديداً للأوطان، واتهامه بالانسلاخ عن هويته؛ فهذا المشهد مردود، بينما تمليه ضرورة الحياة أن تلتقي المجتمعات مع بعضها، لتنصهر في بنية اجتماعية ثقافية جديدة، وعليه فإنّ قضية التغيير في منظومة تفكير المهاجر، يتطلب البحث عن حالة من الانسجام بين أفراد المجتمع الواحد، وكتوصيات نريد الخروج بها من خلال قراءتنا لوضعية المهاجر العائد والمقيم في المجتمع الآخر، نجملها في النقاط الآتية:

1-7- ضرورة العودة إلى دراسة ذهنية المهاجر من خلال معرفة تنشئته الاجتماعية.

2-7- تكريس حق الحياة للمهاجر، وصيانة كرامته في ظل حق المواطنة.

3-7- الدعوة إلى الاندماج في المجتمع الجديد من باب اكتساب التقنيات بشرط الحفاظ على الثوابت الحضارية.

قائمة المراجع :

- (1) جون ديوي، الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، تر/محمد لبيب النجيجي، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة-نيويورك، 1963م، ص 116.
- (2) المرجع نفسه، ص 49-50.
- (3) المرجع نفسه، ص 110.
- (4) تركي الحمد، الثقافة العربية أمام تحديات التغيير، دار الساقى، ط1، بيروت، لبنان، 1993م، ص 71.
- (5) المرجع نفسه، ص 72.
- (6) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، ط3، سنة 1987م، سورية. ص 20.
- (7) المرجع نفسه، ص 22.
- (8) المرجع نفسه، ص 23.
- (9) المرجع نفسه، ص 24.
- (10) المرجع نفسه، ص 40.
- (11) تركي الحمد، المرجع نفسه، ص 14.
- (12) مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، دار الفكر، دمشق، سورية، 1423هـ_2002م، ط1، 1978، ص 59.

- (13) غربي محمد، وآخرون، "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة"، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، ص34.
- (14) المرجع نفسه، ص 358 .
- (15) المرجع نفسه، ص 365 .
- (16) تريكي الحمد، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- (17) إبراهيم عبد الرحمان رجب، الشباب والتحويلات الثقافية المعاصرة، بحث قدم للمؤتمر العالمي التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي وموضوعها "الشباب والانفتاح العالمي" المنعقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 16-19/ 8/ 1423 هـ 22-25/ 10/ 2002م، ص 04.
- (18) المرجع نفسه، ص 16.
- (19) محمد أحمد كنعان، أزمت الشباب (مشاكل وحلول)، دار البشائر الاسلامية، بيروت لبنان، 2003م، (نشره صيد الفوائد، على موقع: <http://www.saaaid.net/>، ص 8.
- (20) المرجع نفسه، ص 39.
- (21) بن خليف، عبد الوهاب، "آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية" دور المؤسسات التربوية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية)، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، سنة 2014م، ص 191.
- (22) جان جاك روسو، "في العقد الاجتماعي"، ص 29 .
- (23) بيلو، رويبر، المواطن والدولة، تر / نهاد رضا، منشورات عويدات، ط 2، بيروت، باريس، ص 20.
- (24) جون ديوي، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- (25) مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، تر/ عبد الصبور شاهين، دار الفكر ، دمشق، ط 1، 1986م، إعادة، سنة 2002م، ص 31.
- (26) محمد عابد الجابري، "قضايا في الفكر العربي المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، سنة 1997م، ص 17.
- (27) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1، بيروت ، 1994م، ص 225.
- (28) علي حرب، حديث النهايات(فتوحات العولمة و مأزق الهوية): المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، سنة 2000، ص 38.
- (29) المصدر نفسه ص 37.